

كتاب النحو العربي المتقدم لأغراض علمية. الأستاذ الدكتور حنفي دولة (المتوفى 2020م).
2001م . مطبعة الجامعة العالمية. الطبعة الأولى. ص221. ISBN 9832957117

يعد هذا الكتاب محاولة تيسير النحو العربي التعليمي للمرحلة الجامعية المتخصصين في دراسة اللغة العربية. وهذا ما قرره المؤلف (2000م) في مقدمة الكتاب "فهذا كتاب في النحو العربي المتقدم لأغراض علمية ندبنا إليه لتقديم نمط مغاير من المؤلفات التقليدية في النحو الذي يراعي مجموعة من الأسس التي تهيئ للدارسين فرصة استيعاب هذا النظام النحوي العربي المتميز في مستواه المتقدم، ويهدف إلى تمكين الدارسين من فهم وإلمام هذا النظام من خلال دراسة علمية موثقة لبنية الكلم والتراكيب العربية وتحليل عناصرها".

نبذة مختصرة عن الكتاب:

ألف الدكتور حنفي دولة كتاب النحو العربي المتقدم لأغراض علمية سنة 2000م. وله جزءان، الجزء الأول سمي بـ "النحو العربي المتقدم لأغراض علمية" وأما الجزء الثاني، فسمي بـ: "علم النحو المتقدم لأغراض علمية: دراسة في الجملة الاسمية، ووحداها، وظواهرها، وأنماطها من خلال شواهد القرآن الكريم"، وذلك سنة 2003م.

أوجه التيسير والتجديد في الكتاب:

من الملحوظ، هناك بعض الأوجه التي تجعل هذا الكتاب محاولة التيسير في النحو العربي ولاسيما في مجال التعليم، وهي على النحو التالي:

أولاً : إعادة تنسيق أبواب النحو

أتى المؤلف بتنسيق جديد لأبواب النحو، فبدأ بأقسام الكلم في التركيب اللغوي وما يتعلق به من الاسم وعلاماته والفعل وعلاماته وأبنيته، والحرف وأنواعه، والمركب وأنواعه. فتناول المؤلف في الجزء الأول من الكتاب، الجملة الاسمية، وظواهرها، وتعلقها، من المبتدأ والخبر، وأنماطها من كان وأخواتها، وإن

وأخواتها، وغيرها. أما الجزء الثاني، فتناول الجملة وأركانها، ووظائفها، ومتعلقاتها من المفاعيل، والحال، والتمييز، وغيرها.

فوجد الباحث أن هذا التنسيق فبه محاولة مشكورة من قبل المؤلف، ولكنه يرى أنه ما زال يحتاج إلى إعادة النظر في بعض زوايا الكتاب حتى لا يقع الدارسون في غلط. فمثلا، لا يأتي المفعول به في جملة فعلية فقط، بل يأتي أيضا في جملة اسمية، نحو: محمد يقرأ القرآن. وكذلك الموضوعات الأخرى التي لا تختص ورودها في جملة معينة، بل ترد في جملي؛ اسمية وفعلية.

ثانيا : إلغاء بعض الموضوعات العسيرة المعقدة.

بدا للباحث بعد الاطلاع أن الكتاب لا يناقش بعض الموضوعات العسيرة والمعقدة بشكل مباشر، ولا يوردها في أبواب خاصة. ومن هذه الموضوعات الاشتغال، والتنازع عن العمل، والعلل الثواني والثالث، وغيرها. وكذلك، لا يقدم المؤلف الإعراب الكامل الدقيق لكل من الموضوعات النحوية. ولا يعني -هذا- أن المؤلف لا يتناول هذه الموضوعات، ولكنه أشار إليها إشارة غير مباشرة في عرضه للموضوعات النحوية من البيانات والتوضيحات. وهذا من طبيعة بعض الكتب النحوية القديمة التراثية والحديثة، إذ تأتي المناقشة لها في أماكن عديدة من الكتاب.

ثالثا : الشواهد القرآنية.

قدّم المؤلف تقديمًا شاملاً للشواهد القرآنية أو اللمحات القرآنية لكل من الموضوعات النحوية، ووضع هذه الشواهد حسب الموضوعات الصغيرة من التقديم والتأخير، والحذف، وغيرها. وأشار المؤلف إلى تقديم الشواهد القرآنية بقوله: "وقد استقطب هذا الكتاب عدة نصوص قرآنية تدريبية اقتسبناها من كتاب دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضينة كما تضم دفتاه نصوصا نحوية من الكتب النحوية التراثية ليتمر عليها الدارسون المتقدمون وليدركوا فحواها مهما غمضت أساليب تلك الكتب وتعددت". ويعدّ هذا التقديم محاولة التيسير لتعويد الدارسين على الآيات القرآنية الكريمة، فيسهل لهم فهم القواعد النحوية وحفظها فضلا عن الشواهد الشعرية أو كلام العرب.

رابعاً : قائمة المصطلحات.

جاء المؤلف بقائمة المصطلحات النحوية، ومعانيها في الصفحات الأخيرة من القسم الأول في الكتاب. وهذه القائمة ستساعد الدارسين على فهم المصطلحات النحوية بسهولة دون الرجوع إلى معاجم المصطلحات. ولكن، يرى الباحث أنّ المصطلحات النحوية الواردة في القائمة ليست كافية كما تجب، فلا يستطيع أن يجد الباحث بعض معاني المصطلحات المطلوبة مثل الحذف، والاشتغال، والعلة، والتنازع، وغيرها. وكذلك لم تلتزم القائمة بترتيب معين يسهل على الدارسين الاستفادة منها.

خامساً : قائمة الجداول.

أورد المؤلف أكثر من ثلاثين جدولاً في القسمين من الكتاب. فقدم الجداول من أجل إعطاء صور توضيحية للموضوعات النحوية المدروسة. وهذا ما ندر وجوده في الكتب النحوية التراثية القديمة. وأما المؤلفات النحوية الحديثة، فأغلبها تأتي بالجدول أو القوائم التوضيحية المستوفية.

سادساً : توسيع أقسام الكلام.

معظم الكتب النحوية عرضت تقسيمات ثلاثة للكلام، وهي الاسم والفعل والحرف. فجاء المؤلف بعرض آراء أخرى فيها تقسيمات جديدة للكلام، ومنها ما قدمه إبراهيم أنيس (1985)، فالكلام ينقسم إلى خمسة أقسام؛ الكلمة والاسم، والضمير، والفعل، والأداة. ومنها ما قدمه تمام حسان (1998)، فالكلام عنده سبعة؛ الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالقة، والظرف، والأداة. ويرى الباحث، أن هذين التقسيمين ما زالوا لم يقبلهما الدارسون قبولا وافيا، بل لم يزل اهتمامهم بالتقسيم الثلاثي للكلام.

سابعاً : تقسيم الجملة الأساسية والموسعة.

قسّم المؤلف الجملة إلى الجملة الأساسية والجملة الموسعة. فالجملة الأساسية ما تكونت من المسند والمسند إليه، وأما الجملة الموسعة فهي ما دخل عليه عناصر نحوية أخرى من الجار والمجرور، والحال، والصفة والموصوف، والتمييز، وغيرها. وهذا التقسيم، لا يجده الباحث في كتب نحوية حديثة، لأن

النقاش عن الجملة أخذت تبدأ مباشرة بأقسام الجملة الثلاثة، وهي الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وشبه الجملة.

ثامنا : المبحث الخاص لتوظيف اللسانيات الحديثة.

ناقش المؤلف بعض القضايا اللغوية الحديثة التي لا يأخذها الكثيرون من مؤلفي كتب النحو. ومن هذه القضايا، نظرية البنية السطحية، والبنية العميقة، وقواعد إعادة الترتيب، وقواعد الحذف. وهذه الموضوعات نجدتها في الغالب في كتب لغوية حديثة، ولا تأتي في كتب نحوية.

الخلاصة:

إن قضية تيسير النحو العربي ليست قضية حديثة ظهرت في العصور المتأخرة، بل كانت المحاولة منذ يوم نشأتها. وكذلك محاولات تيسير النحو العربي لا تكون على وجه واحد، بل تأتي على أوجه متعددة كثيرة، تنبعث منها مؤلفات وكتب نحوية كثيرة. ومن المهم، إن هذا الكتاب المدروس من محاولات المؤلف في تقديم وجه جديد للنحو العربي. ويقترح الباحث الاهتمام بالمحاولات المستمرة والمركزة في تيسير النحو العربي. وكذلك الإكثار من تدريس النحو العربي تدريسا وظيفيا لأن النحو العربي حاليا لا يدرس لذاته، ولكن يدرس خدمة للعلوم الأخرى.

Md Noor bin Hussin (PhD)

Fakulti Pengajian Peradaban Islam

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor.